

منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (AfCFTA) كآلية لاندماج الجزائر في سلاسل القيمة العالمية وأفاقها
في ظل جائحة كوفيد-19

**African Centinenal Free Trade Area (AfCFTA) as a mechanism for Algeria'spandmic
integration into global value chains. prospects for the COVID-19 pandemic**

هندة خديري^{1*}، بلقاسم تويزة²

¹أقتصاد المنظمات والتنمية المستدامة، جامعة محمد الصديق بن يحي -جيجل، الجزائر، hinda.khediri@univ-jijel.dz

²جامعة لونيبي علي - البليدة 2، الجزائر، touizabelkacem@yahoo.fr

تاريخ القبول: 2022/04/21

تاريخ الاستلام: 2022/02/08

الملخص:

تهدف الدراسة للتعريف باتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، وأثارها المتوقعة على التجارة الخارجية والبيئية لإفريقيا، ودورها في تعزيز اندماج الجزائر في سلاسل القيمة العالمية، مع توضيح آثار جائحة الكوفيد-19 على سيرورة الإتفاقية وسلاسل القيمة العالمية، كما تناولت الدراسة أهمية انضمام الجزائر لمنطقة التجارة الحرة الإفريقية. ودورها في تشكيل سلاسل قيمة إقليمية في القارة، وأهمية الإتفاقية في الإندماج في سلاسل القيمة العالمية. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن التجارة بين الجزائر والقارة الإفريقية ضعيفة جدا، ويمكن من خلال الإتفاقية رفع نسبة المبادلات التجارية بين الجزائر وإفريقيا، إضافة إلى أن مشاركة الجزائر في سلاسل القيمة العالمية هي مشاركة ضعيفة، وبالتالي يجب الإستفادة من منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية AfCFTA كخطوة هامة للإندماج في سلاسل القيمة العالمية.

الكلمات المفتاحية: منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية AfCFTA، الإتفاقيات التجارية، سلاسل القيمة العالمية، جائحة كوفيد-19، آثار جائحة كوفيد-19..

تصنيف JEL: F19، F16، F13.

Abstract:

The study aims to introduce the African Continental Free Trade Area Agreement, its expected effects on the external and intra-African trade, and its role in promoting Algeria's integration into global value chains, while clarifying the effects of the Covid-19 pandemic on the implementation of the agreement and global value chains. In addition to the importance of Algeria's accession to the African Free Trade Area and its role in the formation of regional chains on the continent, and its importance in participating in global value chains.

One of the most important findings of the study is that trade between Algeria and the African continent is very weak, and through the agreement it is possible to raise the proportion of trade exchanges between Algeria and Africa, in addition to that Algeria's participation in global value chains is weak, and therefore the African Continental Free Trade Area must be taken advantage of. AfCFTA as an important step for integration into global value chains.

Key Words: African Centinenal Free Trade Area AfCFTA, commercial agreements, global value chains, covid-19 pandemic, The effects of the COVID-19 pandemic.

JEL Classification: F19, F16, F13.

* المؤلف المرسل: الاسم الكامل، الإيميل:

1. مقدمة:

أصبحت سلاسل القيمة العالمية السمة المميزة للتجارة العالمية في الوقت الحالي، حيث اتجه الإنتاج العالمي نحو التجزئة لعدة مراحل موزعة على بلدان مختلفة، وهذا أصبح تقاسم الإنتاج الدولي جزءاً لا يتجزأ من التجارة الدولية عبر سلاسل القيمة العالمية، ما جعل الكثير من الدول النامية تسعى للاندماج في هذه السلاسل لدورها التنموي الكبير، غير أن تموضع الجزائر ضمنها ضعيف ومحدود جداً، ما أوجب تغيير سياساتها التجارية والاقتصادية، حيث انضمت لعديد الإتفاقيات التي تمكنها من التكامل التجاري والاقتصادي إقليمياً أو دولياً، بغرض الإرتقاء في سلاسل القيمة العالمية، ومع التطورات التي طرأت على العديد من التكتلات خاصة بعد جائحة كوفيد-19، وإعادة تكوين خارطة إقتصادية جديدة للعالم، سعت الجزائر للعمل على الدخول في واحدة من أهم الاتفاقيات الإقليمية في العالم، وهي "منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية AfCFTA"، والتي تسعى من خلالها لتطوير سياساتها التجارية والاندماج في الإقتصاد العالمي.

1.1 إشكالية الدراسة:

مما سبق يمكن طرح الإشكالية من خلال التساؤل الأساسي التالي: ما مدى اسهام عملية انضمام الجزائر لاتفاقية منطقة التجارة الحرة الإفريقية في تفعيل التجارة الخارجية للجزائر؟ وما هي الأثار المتوقعة لهذه الاتفاقية على تعزيز اندماج الجزائر في سلاسل القيمة العالمية؟

ويندرج ضمن هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

- ✓ ما هي الأثار المتوقعة لاتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية؟
- ✓ كيف أثرت جائحة كوفيد-19 على التجارة العالمية وسلاسل القيمة؟
- ✓ ما هو واقع اندماج الجزائر في سلاسل القيمة العالمية؟
- ✓ ما هو وضع العلاقات التجارية بين الجزائر ودول منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية؟

2.1 فرضيات الدراسة:

لمعالجة إشكالية الدراسة تم صياغة الفرضيات التالية:

- ✓ من المتوقع أن تساهم اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية في زيادة حجم المبادلات التجارية البينية في إفريقيا بنسبة كبيرة؛
- ✓ تسببت جائحة كوفيد-19 في تراجع التجارة وسلاسل القيمة العالمية نتيجة لحالات الإغلاق المفروضة بسبب الجائحة؛
- ✓ الجزائر مندمجة بشكل محدود وضعيف في سلاسل القيمة العالمية؛
- ✓ توجد علاقة تجارية محدودة بين الجزائر والدول الإفريقية

3.1 أهمية الدراسة:

تنبع أهميتها من أهمية منطقة التجارة الحرة الإفريقية التي تمثل أكبر تكتل إقليمي والنتائج المرجوة منها على المدى المتوسط والطويل "أجندة 2063"، إضافة إلى ارتباطها الوثيق بسلاسل القيمة العالمية، وأهميتها في تعزيز التجارة الخارجية الجزائرية ضمن الاتفاقية والتمكن من وضع سياسات تسهل مستقبلاً اندماج الجزائر في سلاسل القيمة العالمية.

4.1 أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة للتعريف باتفاقية منطقة التجارة الحرة الإفريقية القارية AfCFTA والتعرف على أهم النتائج المرجوة منها، والتعرف إلى أهمية سلاسل القيمة العالمية وأثار جائحة كوفيد-19 على كليهما والتطرق إلى أهمية انضمام الجزائر للاتفاقية.

5.1 منهج الدراسة:

يهدف الوصول إلى أهداف الدراسة تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، من خلال وصف متغيرات الدراسة الخاصة بمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية AfCFTA وسلاسل القيمة العالمية، وتأثير جائحة كوفيد-19 على كل منهما، بالإضافة إلى تحليل المعطيات والإحصائيات الخاصة بمتغيرات البحث.

2. ماهية اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية AfCFTA

نظرا لأهمية التكامل الإقتصادي الإفريقي أطلق الإتحاد الإفريقي إتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية AfCFTA، والتي تعتبر إتفاقا تاريخيا في القارة الإفريقية من جهة، وأكبر منطقة تبادل حر في العالم.

1.2 دخول الاتفاقية حيز التنفيذ:

في الدورة العادية لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الإتحاد الإفريقي 18 بتاريخ 23-27 جانفي 2012 بأديس أبابا إثيوبيا، تم الاتفاق على إنشاء منطقة تجارة حرة قارية إفريقية AfCFTA بحلول سنة 2017، لتعزيز التجارة البينية في القارة من خلال تحديد خطة تشمل "السياسة التجارية، تسهيل التجارة، القدرة الإنتاجية، البنية التحتية المتعلقة بالتجارة، تمويل التجارة، معلومات التجارة وعامل تكامل السوق (عباس، 2020، صفحة 85)، ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في 30 ماي 2019، (الإتحاد الإفريقي، 2013، صفحة 4).

2.2 أهداف اتفاقية التجارة الحرة الإفريقية:

تسعى الإتفاقية لوضع إطار تنظيمي شامل على مستوى القارة ويمكن حصر أهم أهداف الإتفاقية المذكورة في المادة (03) من نص الإتفاقية في: (Traore, 2018, p. 8)

- إنشاء سوق قارية موحدة تشمل السلع والخدمات مع ضمان حرية تنقل رؤوس الأموال والمستثمرين والإستثمارات وبالتالي تمهيد الطريق لإنشاء اتحاد جمركي قاري؛
- تحرير التجارة بين دول القارة وتقديم التسهيلات المطلوبة لتوسيع التجارة البينية الإفريقية؛
- رفع تنافسية للقطاع الصناعي والمؤسسات بالاستفادة من فرص الإنتاج على نطاق واسع؛
- تسهيل عملية الوصول للأسواق القارية والعالمية وتخصيص الموارد وتوزيعها بشكل أفضل؛
- توفير إمكانية تغيير مناخ الأعمال في القارة بغرض تشجيع رواد الأعمال وأصحاب المشاريع الناشئة، وتحسين هيكل التصدير والتجارة البينية بين دول القارة؛
- تحفيز التعاون داخل التكتلات الإقليمية والقارية لخلق فرص العمل والإستثمار والتطور التكنولوجي.

3.2 أهداف اتفاقية التجارة الحرة الإفريقية:

ترجع أهمية الاتفاقية لسوقها القاري والذي يشمل أزيد من 1.9 مليار نسمة بمجموع ناتج محلي يفوق 3 تريليون دولار أمريكي (Ighobor, 2021)، وبالمقابل فإن هناك إقبالا متزايدا على ريادة الأعمال وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تمثل 80% من التجارة الإفريقية و50% من الناتج المحلي الإجمالي للقارة، والتي تمثل

جزءا هاما من الاقتصاد العالمي وبالتالي يمكن للسوق الموحدة في القارة وإلغاء الحواجز المعيقة للتجارة (Akeyewale, 2018)، خاصة الخدمات اللوجستية والمصرفية والتسويق الإلكتروني والحد من سياسات الأسواق المنفردة للاستثمارات الإفريقية والمرحبة بنظيرتها الأوروبية (Ighobor, 2021)، والدخول في شركات استراتيجية لتسهيل الوصول إلى الأسواق الخارجية (Mawerere, 2020).

3. التأسيس النظري لسلاسل القيمة العالمية

أدت سلاسل القيمة العالمية في العقود الأخيرة إلى تحول اقتصادي كبير منذ أواخر ثمانينات القرن الماضي، حيث تمكن للبلدان من تحقيق نمو اقتصادي سريع من خلال إمكانية التخصص في مراحل معينة من الإنتاج دون الحاجة لتأسيس صناعة كاملة

1.3 مفهوم سلاسل القيمة العالمية:

تعرف سلاسل القيمة العالمية بأنها: "عملية تفكيك عناصر الإنتاج عبر أجزاء كثيرة من العالم وتجميعها في المنتج النهائي، وفقا لظروف الطلب وتكلفة الإنتاج وسهولة الوصول إلى الأسواق، وبذلك تحدد سلسلة القيمة الخطوات المختلفة لنشاط الشركات المتعلق بمنتج أو خدمة ما، من بدايته إلى غاية تقديمه في شكله النهائي (لطرش وكتاف، 2020، صفحة 83).

ويمكن تعريف سلاسل القيمة على المستوى الإقليمي بأنها: "تمثل تجزئة وتوزيع لمختلف مراحل عمليات الإنتاج على مستوى النطاق الإقليمي، وفي هذا النطاق يمكن التفرقة ما بين سلاسل القيمة الإقليمية التي تركز على الإنتاج الإقليمي وتستهدف الأسواق الإقليمية، وتلك التي تركز على العمليات الإنتاجية المترابطة إقليميا والهادفة إلى تغذية الأسواق العالمية" (عبد اللاوي، جديدي، مخزومي، وجرمون، 2018، صفحة 4).

2.3 الخطوات الأساسية للاندماج في سلاسل القيمة العالمية:

أنتضح أهمية تركيز صناعات السياسات في الدول على تحفيز مستويات الاندماج في سلاسل القيمة العالمية لدفع النمو الإقتصادي، ورفع مستويات الإنتاجية وتحقيق الرفاهية الاجتماعية، لذا يجب اتباع الخطوات التالية: (صندوق النقد العربي، 2019، صفحة 6)

- التركيز على إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية على واردات السلع الوسيطة والرأسمالية، مما يعزز المكاسب على صعيد الإنتاجية والاندماج في سلاسل القيمة العالمية، بحسب ما تشير إليه أفضل التجارب الدولية ومن أبرز هذه التجارب الناجحة التجربة الكندية؛
- تبني منهج متكامل في تحرير التجارة يركز على تحرير تجارة الخدمات (النقل، التأمين الشحن، الاتصالات) جنبا إلى جنب مع تحرير تجارة السلع، حيث تساهم تجارة الخدمات في تحقيق مستويات قيمة مضافة أعلى، مما يعزز أداء ووتيرة عمل سلاسل القيمة العالمية؛
- وجوب التركيز في المفاوضات الخاصة بتحرير التجارة الدولية والاتفاقيات الثنائية والإقليمية على دعم التكامل الرأسي فيما بين دول الإتفاقية من ناحية، وفيما بينها وبين بقية دول العالم من ناحية أخرى لغرض تعزيز دور سلاسل القيمة العالمية؛
- تحسين البيئة الإستثمارية والمناخ الاستثماري من أجل جذب التدفقات الواردة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة لدول المنطقة، وبصفة خاصة التي تهدف بتعميق الاندماج في سلاسل القيمة العالمية؛

- إتباع السياسات الهادفة لتحسين مستويات وصول المستثمر المحلي والأجنبي إلى التمويل، إضافة إلى المشاريع متناهية الصغر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- إتباع سياسات هادفة للحد من الإختلالات التي تطرأ على أسعار الصرف؛
- إيلاء الأهمية للاستثمار في رأس المال البشري بهدف تحسين مستويات المهارة الفنية والابتكار، من خلال رفع مستويات التعليم والتدريب والانفتاح على العالم الخارجي؛
- إتباع تقنيات حديثة بغرض إصلاح المنافذ الجمركية وتحسين الإجراءات في تلك المنافذ، إضافة إلى تعزيز هيكل الموانئ وإدارتها مما يجعل عمليات النقل للسلع والخدمات وغيرها تستهلك أقل وقت وتكلفة؛
- الإعتماد على المعايير الدولية بخصوص قبول السلع بالمنافذ الجمركية؛
- إتباع السياسات الزراعية التي تهدف لدمج أصحاب الحيازات الصغيرة في سلاسل القيمة الزراعية، بتقديم الدعم والإعانات خاصة في مجال الإرشاد والتوجيه في المجال الزراعي والحصول على التمويل اللازم.

3.3 آثار جائحة كوفيد-19 على سلاسل القيمة العالمية:

ساهمت الجائحة في كشف نقاط ضعف سلاسل القيمة العالمية، حيث أن الاعتماد المفرط على الصين في تأمين الإمدادات بالمكونات والأجزاء أدى إلى السعي للاعتماد على الذات، وبصفة أساسية مكونات الصناعات الأساسية، ما فرض على الشركات والدول إعادة تشكيل سلاسل القيمة الخاصة بها وتنويع قاعدة الموردين للحماية من الأزمات التي قد تطرأ على مورد أو نطاق جغرافي محدد (جديدي و باهي، 2021، صفحة 104).

وقد تأثرت كبرى الشركات العاملة في الصناعات كثيفة سلاسل القيمة العالمية باضطرابات سلاسل التوريد، وكانت الصناعات الأكثر تضرراً هي الصناعات الإستخراجية وصناعة السيارات.

توقع صندوق النقد الدولي بعد تراجع حجم التجارة الدولية لكل من السلع والخدمات بـ 5.11% في سنة 2020 ارتفاعه في سنة 2021 إلى 4.8%، وانخفاض الواردات في الدول المتقدمة بـ 5.11% في سنة 2020 و-2.8% في الدول النامية والإقتصاديات الصاعدة، وأن تنخفض الصادرات بـ 8.12% في الدول المتقدمة مقابل -6.9% في الدول النامية، وأن تنخفض أسعار السلع الأساسية خاصة النفط، وبالمقابل أشارت منظمة التجارة العالمية إلى أن تأثير جائحة كورونا على التجارة الدولية سيتجاوز الإنخفاض المسجل في الركود التجاري الناتج عن الأزمة المالية العالمية، وأكدت أنها ستشهد تراجعاً ملحوظاً بسبب الطبيعة غير المسبوقة للأزمة الصحية وعدم اليقين حول تأثيرها الإقتصادي الدقيق، ولجوء عدة دول إلى فرض إجراءات تجارية تقليدية مؤقتة على الصادرات وتحرير إستيراد المعدات الطبية والأغذية (لطرش و كتاف، 2020، صفحة 48)..

وتبقى توقعات التجارة العالمية لما بعد 2021 تعتمد على تخفيف القيود الوبائية، كما يجب أن ترتفع قيمتها خاصة بسبب الإتجاه الإيجابي لأسعار السلع الأساسية، بالنسبة للدول المتقدمة، وستتسم التجارة العالمية في الفترة القادمة بما يلي: (UNCTAD, 2021, p. 3).

أ. الإنتعاش الإقتصادي غير المتكافئ: ستمتع بعض الاقتصادات بالإنتعاش أسرع من غيرها، خاصة الإقتصاد الصيني والأمريكي، وستنتقل الآثار الإيجابية للدول الأكثر تكاملاً معهما؛

ب. إعادة التوطين: تسببت جائحة COVID-19 في قدر كبير من عدم اليقين في سلاسل القيمة العالمية، وأصبحت الدول تسعى لتنفيذ اتفاقيات التجارة الإقليمية التي يمكن أن يساهم في إعادة تشكيل سلاسل القيمة العالمية، خاصة بالنظر لتكاليف النقل وارتفاع أسعار الشحن فإن ذلك يؤدي إلى إعادة التوطين والتقريب في ما يخص التجارة العالمية وسلاسل القيمة العالمية:

ج. تشكيل سلاسل قيمة إقليمية: هي عبارة عن نموذج لسلاسل القيمة المجزأة والمتخصصة رأسيا على مستوى إقليمي أو محلي، وتمثل انسحابا لسلاسل القيمة العالمية أو ناتجة عن تنامي الإنتاج على مستوى إقليمي، وتتسم بدرجة عالية من التعقيد إضافة إلى الحاجة للتنسيق الرأسي والأفقي للإنتاج، لذلك ستكون التقنيات والبنى التحتية الرقمية عوامل تمكين خاصة للبلدان النامية...

4. إسهامات إفريقيا في سلاسل القيمة العالمية:

نظرا لما تتمتع به القارة الإفريقية من إمكانيات بشرية وموارد طبيعية هائلة، فهي تسعى جاهدة لتحقيق النمو الإقتصادي من خلال استغلال الإمكانيات والموارد المتاحة، ومواءمة سياساتها التجارية والصناعية والاقتصادية الإفتتاح على العالم والارتقاء في شبكات الإنتاج الدولية.

1.4 إندماج إفريقيا في سلاسل القيمة العالمية:

رغم أن العديد من البلدان الإفريقية تحاول النهوض بالتصنيع على المستوى الوطني والإقليمي من خلال سلاسل القيمة، فقد تميزت بهيمنة المواد الزراعية والخام، إضافة إلى الأنشطة كثيفة العمالة إلا أنها بحاجة إلى التكنولوجيا المتطورة (World Bank Group, 2019).

تمكنت عدة دول في القارة من الانضمام إلى سلاسل القيمة العالمية "في صناعات الملابس والأغذية والسيارات وبعض قطاعات الخدمات، لكن إفريقيا لا تزال لاعبا صغيرا في الإقتصاد العالمي حيث تمثل 3% فقط من التجارة العالمية في البضائع الوسيطة، كما تميل الصادرات الإفريقية إلى الدخول في بداية سلاسل القيمة - مواد أولية وزراعية-، وقد استجابت البلدان الإفريقية لسلاسل القيمة العالمية من خلال التكتلات الإقليمية التي تهدف إلى تسهيل الإصلاحات الهيكلية وإدارة التحرير الإقتصادي والتجاري المطلوب للإفتتاح على العالم، وتنسيق السياسات التجارية والصناعية بغية تطوير سلاسل القيمة البيئية والارتقاء بها في إطار الإتفاقية (Ibrahim A Zeydi, 2020)

الجدول رقم (01): نسب مشاركة افريقيا في سلاسل القيمة العالمية حسب القطاعات لسنة 2019.

المشاركة الخلفية في سلاسل القيمة العالمية	المشاركة الأمامية في سلاسل القيمة العالمية	القيمة المضافة من إجمالي الصادرات	الصادرات الإفريقية	
17	83	11.3	32.8	إستخراجية(%)
49	51	1.6	10.6	مواد بترولية وكيماوية(%)
32	68	1.9	6.6	الكهرباء والألات(%)
55	45	0.6	6.5	السيارات(%)
24	76	5.5	6.4	الزراعة(%)

Source: UNCTAD, 2020, p: 31

رغم أن إفريقيا غير مندمجة بعمق في سلاسل القيمة العالمية إلا أنها تأثرت بانخفاض الطلب على السلع المصنعة والخدمات نظرا لأن دورها يتمثل في تقديم المدخلات الرئيسية - المواد الأولية والخام، البترولية والزراعية- في الصناعات الدولية كما يتضح الأثر البارز لكل من جائحة كوفيد-19 وما يقابله من انخفاض لأسعار النفط، فقد انخفضت المشاريع المعلنة بنسب كبيرة في أهم 4 صناعات في القارة، حيث انخفضت المشاريع الخاصة بالقطاعات الاستخراجية بنسبة 82% كما شهدت المشاريع الخاصة بالبتروليات والكيماويات انخفاضا هائلا (75%) نظرا لما تسبب به انخفاض اسعار البترول.

الجدول رقم (02): مؤشرات مختارة للتجارة الخارجية والإستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا.

المؤشر	السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
معدل حرية التجارة (%)		67.88	67.5	67.37	68.78	67	70.01	69.08	65.49	66.03
مؤشر تركيز الصادرات		0.421	0.397	0.356	0.256	0.217	0.246	0.289	0.274	0.188
تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)		77501	74551	71254	57902	46249	40176	45374	47143	39785

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات اليونكتاد، وإحصائيات الإقتصاد العالمي.

معدل حرية التجارة أو الانفتاح التجاري مؤشر مهم يبين مدى اتباع الإقليم لسياسات حيادية بين التصدير والاستيراد دون الانحياز الى جانب معين، كما يبين مدى إلغاء القيود الجمركية أو غير الجمركية، ومن خلال الجدول يلاحظ أن معدلات تحرير التجارة منذ بداية الاتفاق حول منطقة التجارة الحرة الإفريقية متذبذبة ومتقاربة نظرا للعدد الكبير الذي تضمه المنطقة -54 دولة- وتباين سياساتها التجارية والجمركية، لكنها تعتبر جيدة باعتبارها تتراوح بين 70.01% سنة 2017 إلى 66.03% سنة 2020، ورغم انخفاض النسبة في السنوات الأخيرة 69.49% سنة 2018 و 65.49% سنة 2019 إلا أنها نسبة جيدة نظرا لأن الدول في منطقة التبادل الحر لم تبدأ بتغيير سياساتها وتخفيض الأعباء الجمركية وغير الجمركية، وتشجيع حركة رؤوس الأموال في المنطقة، حيث بمجرد إقامة المنطقة فعليا ستكون هذه النسب أعلى مما يرفع معدلات التحرير التجاري، والذي يسمح باندماج القارة بصورة أكبر في سلاسل القيمة العالمية ومن أجل ذلك يتوجب على إفريقيا أن تعمل على اتخاذ التدابير اللازمة لتسهيل التجارة من إلغاء للحواجز غير التعريفية وتبسيط الإجراءات والوثائق الجمركية والتشغيل الأمثل لممرات العبور ووسائل النقل في إفريقيا لتكون بذلك بيئة تجارية حرة.

لتشارك الدول بعمق في سلاسل القيمة العالمية يجب أن يكون هناك تنوع في صادراتها، ومن الجدول يمكن ملاحظة التناقص المستمر لمؤشر تركيز الصادرات مع تذبذب طفيف حيث كانت قيمته سنة 2012 هي 0.421 ما يبين تركيز الصادرات في دول المنطقة على قطاعات معينة بصفة معتبرة، ثم تناقص تدريجيا ليصبح 0.188 في سنة 2020، نظرا لأن أهم الصادرات الإفريقية متعلقة بالمواد الأولية والخام والمواد الزراعية، كما أدى الهبوط الحاد للطلب على النفط نتيجة الإغلاق العام المترتب عن جائحة كوفيد-19 إلى انخفاض الصادرات النفطية في المنطقة وبالتالي انخفاض مؤشر تركيز الصادرات، لذلك البلدان الإفريقية العمل على تنوع صادراتها وتشجيع الإنتاج والتنوع الإقتصادي لتخفيف التبعية للمواد الأولية وغير متجددة، كما يمكنها الاستفادة من القدرات الزراعية وتكوين سلاسل قيمة زراعية تمكنها من المنافسة عالميا في هذا المجال.

تجذب القارة الإفريقية ما يقارب 3% من الإستثمار الأجنبي المباشر في العالم، والذي يمثل عاملا أساسيا في دفع العديد من الإقتصاديات للرخاء والإزدهار، حيث بلغ تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر للقارة سنة 2012

حوالي 77501 مليون دولار، لينخفض سنة 2013 إلى 74551 مليون دولار، ويستمر بالانخفاض بدرجات متفاوتة حيث وصل إلى 39785 مليون دولار سنة 2020 بنسبة انخفاض تقارب 15%، لذا وجب على البلدان الإفريقية في إطار أجندة 2063 تهيئة الجو المناسب لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر، والاستفادة من اليد العاملة الكثيفة والموارد المتاحة، والإستفادة من مزاياه التي تعود بالنفع على القارة من نقل للتكنولوجيا والمساهمة في خلق بيئة إستثمارية ملائمة والاندماج في الإقتصاد العالمي.

2.4 التجارة البينية في إفريقيا

يهدف واضعو السياسات الأفارقة من خلال أجندة 2063 من منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية إلى زيادة المبادلات التجارية البينية في القارة الإفريقية عن طريق إلغاء الحواجز الجمركية وغير الجمركية، وتحرير تنقل السلع والخدمات بين البلدان في إطار الإتفاقية، لتكون أكبر منطقة تجارة حرة في العالم.

الجدول رقم (03): التجارة البينية في إفريقيا (2002-2019)

2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	
560465.5	572253.2	510782.7	508071.5	592117.5	638170.5	621828.3	630219.4	إجمالي الواردات
70432.7	74732.4	61986.0	61789.4	81244.2	95028.2	97626.6	83508.1	الواردات البينية في إفريقيا
12.6	13.1	12.1	12.2	13.7	14.9	15.7	13.3	نسبة الواردات البينية في إفريقيا
65920.84	491107.2	429551.1	348671.3	401821.0	554621.5	575188.5	648496.5	إجمالي الصادرات
91819.7	98565.5	84083.2	82191.8	95302.0	106491.1	104503.3	112005.9	الصادرات البينية في إفريقيا
19.7	20.1	19.6	23.6	23.7	19.2	18.2	17.3	نسبة الصادرات البينية الإفريقية

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الكتاب السنوي لإحصاءات التجارة الإفريقية (2013-2020)،

تمثل المبادلات التجارية البينية في إفريقيا نسبا بسيطة بالنسبة لمعاملاتها التجارية مع الخارج، حيث لم تتجاوز الواردات البينية الإفريقية 15.7% من إجمالي الواردات القارة سنة 2013، ثم تراجعت لتصل لـ 12.1% سنة 2017، وترتفع سنة 2018 بمعدل طفيف لـ 13.1% ثم تعاود الإنخفاض سنة 2019 لـ 12.6%، كما لم تتجاوز الصادرات البينية خلال هذه الفترة 23.7% خلال سنة 2015، حيث ارتفعت من 17.3% سنة 2012 لتنخفض تدريجيا حيث وصلت لنسبة 19.7% سنة 2019، وفي المقابل نجد أنه حسب احصائيات المنظمة العالمية للتجارة فإن 65% من الحركة التجارية الداخلية لأوروبا تتم داخل الإتحاد عكس القارة الإفريقية، ما يبين تبعية القارة للأسواق الخارجية ما أثر سلبا على المبادلات الداخلية، ومن خلال السياسات المخطط لها في إطار السوق الإفريقية الموحدة تسعى البلدان لتعزيز التجارة البينية وزيادة التكامل الإقتصادي وتشجيع المنافسة بين المؤسسات الإنتاجية في القارة، حيث يتوقع الإتحاد الإفريقي زيادة المبادلات التجارية البينية بـ 60% سنة 2022، ومن خلال هذا التكامل تستطيع القارة تحقيق الإستقلالية الاقتصادية.. كما أن تحرير التجارة يساعد في تعزيز التخصص فيما بين البلدان الإفريقية، حيث أن منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية تقوم

بتعزيز خطة إفريقيا نحو التحول إلى التصنيع، ونظرا للترابط الوثيق بين التجارة والتصنيع فإن عمل الإتفاقية على تحفيز التكامل الإقليمي من شأنه تعزيز سلاسل القيمة المضافة في القارة.

3.4 النتائج المتوقعة لاتفاقية التبادل الحر الإفريقية:

تغطي منطقة التجارة الحرة الإفريقية عددا كبيرا من الدول ذات الموارد والإمكانيات البشرية والاقتصادية الهائلة، ما يجعلها أكبر منطقة اقتصادية في العالم منذ إنشاء منظمة التجارة العالمية، ومن المتوقع ان يصل عدد سكان القارة سنة 2050 إلى 3.5 مليار نسمة، ما يمثل 26% من سكان العالم، وسيكون نمو اقتصادها ضعف معدل نمو الدول المتقدمة، وبالتالي ستكون فرصة كبيرة لأداء أنجع لمنطقة التجارة الحرة الإفريقية. (united nations Economic Commission for Africa (ECA), 2018, p. 4)

واجتماعيا ستزداد رفاهية إفريقيا زيادة طفيفة، ويرجع ذلك في جزء كبير منها إلى التوسع الكبير في التجارة بين البلدان الأفريقية في إطار الاتفاقية وحجم التعريفات المحدود نسبياً خسارة في الإيرادات (تتراوح بين 6.5% (8.5 مليار دولار) و9.9% (13 مليار دولار)).

ومن شأن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية تعزيز التجارة الأفريقية، لا سيما التجارة البينية في التصنيع. حيث سيرتفع إجمالي الصادرات بنحو 29% سنة 2035. وستزيد الصادرات بين القارات بأكثر من 81%، بينما سترتفع الصادرات إلى البلدان غير الأفريقية بنسبة 19%، كما سترتفع صادرات منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية إلى شركائها، حيث تتضاعف الصادرات 3 أضعاف في ظل سيناريو منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وستحقق الصادرات ارتفاعا قدره 62% بشكل عام، مع زيادة التجارة بين البلدان الأفريقية بنسبة 110%، وإلى بقية العالم بنسبة 46% (world bank, 2020, pp. 3-4).

الجدول رقم (04): التغير في الصادرات والواردات البينية حسب أجندة 2063.

نسبة الزيادة في التجارة البينية في إطار AfCFTA - بالنسبة لسنة الأساس - (%)			نسبة التجارة البينية في AfCFTA / إجمالي التجارة (%)			الأساس	
تحرير التعريفات والجمركية	تحرير التعريفات	AfCFTA	AfCFTA 2035	2035	2020		
52	22	102	25	18	12	الواردات	
52	22	81	21	15	12	الصادرات	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقرير البنك الدولي حول منطقة التجارة الحرة الإفريقية:

4.4 أسس نجاح منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية والارتقاء في سلاسل القيمة:

لضمان نجاح منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية وتحقيق أهداف الإتفاقية يجب إتلاع مجموعة من الاستراتيجيات والسياسات وتكييفها مع أثار جائحة كوفيد-19.

أ. ضرورة وضع إستراتيجيات خاصة:

نجاح منطقة التجارة الحرة الإفريقية واندماجها في الإقتصاد العالمي مرتبط بوضع سياسات واستراتيجيات خاصة أهمها ما يلي:

تبسيط إجراءات النقل وتطوير الخدمات اللوجيستية: تلعب الخدمات اللوجستية دورا هاما في تطوير سلاسل القيمة العالمية من خلال التركيز على خفض تكاليف التجارة بتحقيق التقدم في النقل

والخدمات (حواسي و مداني، 2021، صفحة 253)، حيث أن قطاع النقل والخدمات يمثل قناة لتطوير سلاسل القيمة المحلية والإقليمية والعالمية، لأن حركة للسلع مرتبطة به، ومن هذه الناحية لانزال تكاليف النقل والتخزين مرتفعة في البلدان الإفريقية، خاصة الداخلية وارتباطها بالأسواق العالمية يعتمد بالدرجة الأولى على كفاءة عمليات النقل والتخزين محليا ودوليا (Marie-Agnex, Julien, & Jane, 2017, p. 21).

إعطاء دفع للإنتاج والتصنيع: من الضروري إجراء تحسينات كبيرة في مستوى الإنتاجية لمواكبة نمو الإستهلاك في القارة، لذا وجب الإستثمار في الأبحاث والتطوير، للحصول على مدخلات عالية الجودة للعمليات الإنتاجية (الإتحاد الإفريقي ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2020، صفحة 4)، وبإنشاء المنطقة يمكن تعزيز التنافسية، من خلال نقل التكنولوجيا والتنمية الصناعية وتوسيع التجارة البينية في القارة، حيث يمكن أن تزداد المنتجات الصناعية والسلع المصنعة بأكثر من 50% وأن تتضاعف بعد 10 سنوات من دخول المنطقة حيز التنفيذ، كما أن التزام الدول بإلغاء 90% من التعريفات الجمركية مع وفورات الحجم الناتجة عن اتساع السوق الإفريقية سيعمل على تخفيض تكاليف الإنتاج العالية، ويحفز التجارة البينية الإفريقية وجذب الإستثمار الأجنبي، وما يصاحبه من نقل للتكنولوجيا وتنمية سلاسل القيمة التي تضيء عليها الشركات الإفريقية قيمة مضافة لتصبح سلعا نهائية، ما يساعد القارة في عولمة سلاسل القيمة (فوفاك، 2018، الصفحات 49-51).

ب . منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية والتخفيف من آثار جائحة كوفيد-19:

التنفيذ الناجح لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية على المدى القصير من شأنه التخفيف من الآثار السلبية للوباء على النمو الاقتصادي من خلال دعم وتخفيض تكاليف التجارة الإقليمية وسلاسل القيمة، وعلى المدى الطويل ستسمح منطقة التجارة الحرة الإفريقية بتوفير مسار للإصلاحات التكاملية وتعزيز النمو في القارة، كما أظهر الوباء الحاجة لتعزيز التعاون بين البلدان الإفريقية، وتبسيط الإجراءات الحدودية وإعطاء الأولوية للإصلاحات التجارية.

وتمكن منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية الاقتصادات الإفريقية من زيادة المرونة في مواجهة الصدمات المستقبلية (World Bank, 2020, pp. 7-8)، وتسهيل تجارة السلع والخدمات من خلال حرية تنقل الأشخاص لتعزيز التكامل الاقتصادي، ومع ذلك فإن الوباء قام بتقييد حرية التنقل في العالم، ما أثر بشكل مباشر على التكامل الاقتصادي والتجارة البينية في إفريقيا. لذلك على الحكومات في المنطقة أن تستعد للتأثير السلبي المحتمل للوباء بشأن الاتفاقية والسعي لتحويله إلى فرص للتكامل الاقتصادي في القارة، وفيما يلي توضيح لتأثيرات الوباء:

- تأثرت التجارة في القارة خاصة الطلب على السلع الأساسية مثل: المنتجات الصيدلانية والزراعية، وانخفض التصدير في مواجهة الإجراءات التي تتخذها الحكومات لإدارة انتشار الفيروس. كما أدى ارتفاع الطلب على السلع الأساسية إلى ارتفاع الأسعار (PwC, 2020, pp. 3-4):
- أبرز الوباء ضعف التصنيع الكبير في القارة وعدم الاستقرار الاقتصادي في المنطقة نتيجة انخفاض الطلب على المواد الخام التي تمثل أهم صادرات القارة، واتساع الفجوة التنافسية بين دول القارة، وعدم قدرة معظم اقتصادياتها على جذب الإستثمار الأجنبي المباشر:

- تسببت الجائحة في تعطيل سلاسل القيمة الإقليمية، ما يجعل منطقة التجارة الحرة AfCFTA تسعى لتحسين التنمية الصناعية خاصة في القطاع الزراعي حيث يمكن الاستفادة من الصناعات التحويلية والصناعات الخاصة بمعالجة المواد الخام المستوردة من داخل المنطقة AfCFTA إلى سلع تامة الصنع وتصديرها داخل المنطقة أو خارجها ما يجعلها تشارك في سلاسل الإنتاج العالمية.

5. إتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية AfCFTA واندماج الجزائر في سلاسل القيمة العالمية:

نظرا للأهمية البالغة التي تحظى بها إتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية وآثارها المتوقعة على إقتصاديات البلدان الإفريقية، وتأكيدا منها على أهمية التكامل الإقتصادي الإفريقي، كونه بوابة للإندماج في الإقتصاد العالمي فقد كانت الجزائر من الدول السبابة للتوقيع على الإتفاقية.

1.5 أهمية منطقة التجارة الحرة الإفريقية AfCFTA للجزائر:

بعد إطلاع مجلس الدولة والبرلمان الجزائري على الإتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية الموقع بكيجالي ب إثيوبيا، بتاريخ 21 مارس 2018، تمت المصادقة على انضمام الجزائر بتاريخ 22 أكتوبر 2020، بموجب القانون رقم 10-20 المؤرخ في 22 أكتوبر 2020 (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2020)، وتمثل الإتفاقية فرصة مهمة للجزائر لتنويع وإنعاش الصادرات خارج قطاع المحروقات، ما يمكنها من الدخول للسوق الإفريقية بمنتجات جزائرية، وبالتالي يمكن للجزائر تطوير وتكثيف معاملاتها التجارية مع الدول الإفريقية، خاصة بعد تراجعها في السنوات الأخيرة، حيث بلغ حجم المبادلات التجارية مع إفريقيا سنة 2018 حوالي 3.5 مليار دولار، منها 1.3 مليار دولار من الواردات (3% من إجمالي الواردات الجزائرية) و2.2 مليار دولار من الصادرات (5% من الصادرات الجزائرية)، ونظرا لموقع الجزائر الجغرافي الإستراتيجي، وتوفرها على عديد الإمكانيات والمؤهلات، وجب تبني ديناميكية إقتصادية حقيقية واتباع سياسات خاصة بالتجارة الخارجية على المدى المتوسط والطويل، وخلق بيئة مناسبة لتعزيز الإنتاج والإستثمار وتنويع الصادرات (عبد الحميد، 2020، صفحة 290).

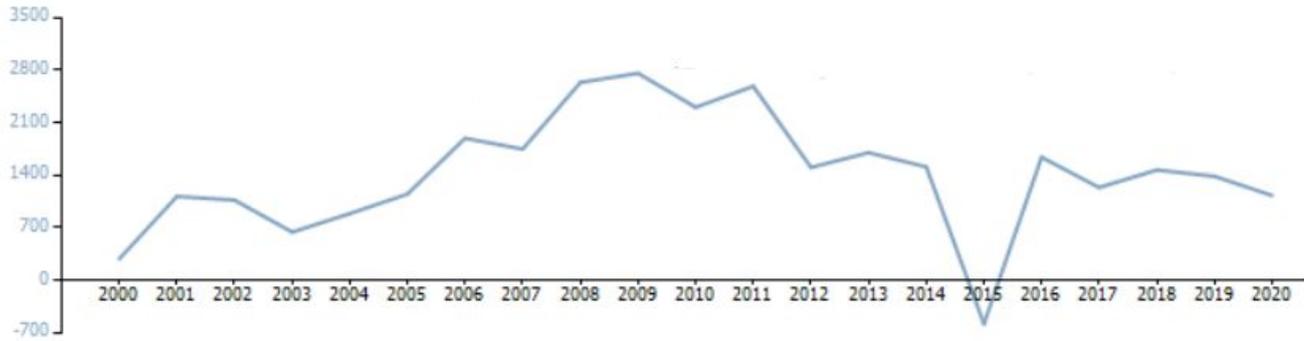
وتسعى الجزائر منذ سنوات لتعزيز علاقاتها التجارية مع بلدان القارة الإفريقية نظرا لما توفره من إمكانيات هائلة يمكن للجزائر الإستفادة منها خاصة الإمكانيات البشرية التي توفر اليد العاملة الإفريقية غير المكلفة، كما تتمتع الجزائر بساحل طوله يفوق 1600 كم، وعدة موانئ كبرى ناهيك عن الموانئ الجافة في الجنوب، حيث أن تراجع المبادلات البنينية الإفريقية يعود لقلة المنافذ المائية (شكيمة، 2018، الصفحات 6-7).

2.5 مشاركة الجزائر في سلاسل القيمة العالمية:

تقتصر مشاركة الجزائر في سلاسل القيمة العالمية على صادرات النفط ونتيجة لذلك فهي تحتاج لعدد محدود جدا من المدخلات المستوردة في صادراتها، في حين أن البلدان المتقدمة في التصنيع والخدمات تعتمد بشكل كبير على المدخلات المستوردة للصادرات، ويعيق المشاركة مناخ الأعمال والإستثمار الصعب، وإن كان في تحسن، إلا أنه لا يزال يشكل عائقا كبيرا بسبب القيود القانونية والتنظيمية المفروضة على الإستثمار الأجنبي المباشر التي تحد من الوصول للأسواق وبالتالي تقليل الروابط بين المستثمرين الأجانب المشاركين في سلاسل القيمة العالمية والشركات المحلية، بما في ذلك الشركات الصغيرة والمتوسطة، ولذلك فإن الإستفادة من سلاسل القيمة العالمية في الجزائر جد محدودة، بالإضافة إلى ذلك فإن الشركات المتعددة الجنسيات تعمل على زيادة القيمة المضافة المحلية في الصادرات لكن معظم تركيزها على المعالجة للموارد الطبيعية لكنها تساهم إلى حد

بسيط جدا في توصيل الجزائر بقطاعات أخرى، أي أن الأنشطة المستقطبة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر على نطاق واسع هي المتعلقة بالبتروول والتي تحتاج لمدخلات بسيطة لإنتاج السلع النهائية وبالتالي لا يسمح بتعميق مشاركة الجزائر في سلاسل القيمة العالمية (OECD, 2021, pp. 151-156).

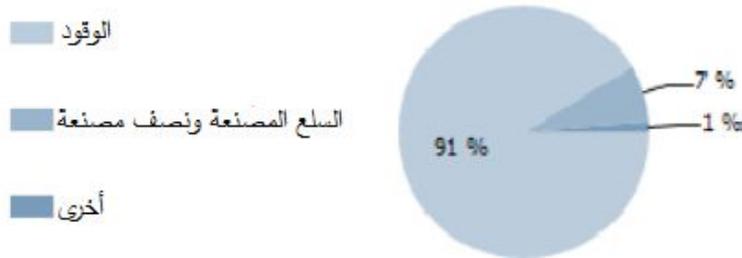
الشكل رقم (01): تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر للجزائر (مليون دولار)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر في تذبذب حيث في الفترة بلغ أقصى حد له سنة 2009 بـ 2754 مليون دولار، ثم انخفض بوتيرة سريعة ليصل إلى أدنى قيمة له سنة 2015 في الفترة المصاحبة لانخفاض أسعار النفط حيث بلغ -585 مليون دولار، ثم يعاود الإرتفاع بشكل بسيط ليصل إلى 1382 مليون دولار سنة 2019، وتعود التدفقات المنخفضة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للعراقيل البيروقراطية، إضافة إلى الحواجز التجارية والجمركية والبنى التحتية الهشة في الجزائر والتي تمثل ركيزة أساسية لجذب المستثمرين الأجانب، حيث أن الجزائر مازالت بنيتها التحتية ضعيفة مع عدم توفر تكنولوجيا متطورة واليد العاملة الماهرة، كل ماسبق جعل أدى إلى محدودية الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وبالتالي ضعف مشاركتها في سلاسل القيمة العالمية.

الشكل رقم (02): هيكل الصادرات الجزائرية حسب مجموعة المنتجات سنة 2020



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات اليونكتاد.

يبين هيكل التصدير الجزائري التبعية النفطية للاقتصاد الجزائري الذي يمثل 91% من مجموع الصادرات الجزائرية، حيث تعتبر مشاركة الجزائر في سلاسل القيمة العالمية من خلال البتورول مشاركة أمامية فقط، نظرا لأنه مادة أولية، ويجب على الجزائر التعمق في سلاسل القيمة العالمية من خلال تصدير واستيراد السلع المصنعة والنصف مصنعة والتي تمثل نسبة ضعيفة مقارنة بإجمالي الصادرات الجزائرية حيث لم تتجاوز نسبة الـ 7% خلال سنة 2020، وذلك نتيجة غياب المناطق الصناعية، ومحدودية البنى الصناعية، وعدم توفر الصناعة الجزائرية على ميزة تنافسية تمكنها من المنافسة في السوق الدولية.

3.5 التجارة الخارجية بين الجزائر والقارة الإفريقية:

بانضمام الجزائر لمنطقة التبادل الحر الإفريقية فإنها تسعى للاستفادة من كافة الفرص والإمكانيات المتاحة في القارة للنهوض بالإقتصاد الجزائري،

الجدول رقم(05): المبادلات التجارية بين الجزائر وإفريقيا (2012-2019)

2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	
1097.9	1213.0	1203.2	1442.3	1531.7	1754.2	2113.1	1932.9	واردات الجزائر من إفريقيا (مليون دولار)
%1.6	%1.6	%1.9	%2	%1.9	%2	%2.2	%2.4	نسبة الواردات إلى الواردات البينية الإفريقية
1883.6	2197.7	1850.2	1531.9	2120.3	2914.8	3333.6	2914.8	صادرات الجزائر نحو إفريقيا (مليون دولار)
%2.1	%2.2	%2.2	%1.9	%2.2	%2.96	%2.2	%3	نسبة صادرات الجزائر إلى الصادرات البينية الإفريقية

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الكتب السنوية لإحصاءات التجارة الإفريقية (2013-2020)،

تمثل المبادلات التجارية بين الجزائر والدول الإفريقية نسبة ضعيفة جدا حيث لم تتجاوز نسبة الواردات الجزائرية من القارة الإفريقية نسبة 2.4% في الفترة (2012-2019)، منذ بداية العمل الإفريقي حول إنشاء منطقة تجارة حرة نظرا للحواجز التي تصعب من عملية الإستيراد، من ضعف النقل اللوجستي والحواجز الجمركية وغير الجمركية وعدم توجه السياسات القارية الإفريقية والجزائرية لتشجيع المبادلات التجارية، حيث لم تتجاوز نسبة الصادرات الجزائرية نحو بلدان الإتحاد الإفريقي 3% خلال سنة 2012، لتتخفض في السنوات الموالية حيث بلغت 1.9% من إجمالي الصادرات البينية الإفريقية سنة 2016، لترتفع بشكل بسيط إلى 2.1% سنة 2019، لذلك تطمح الجزائر للاستفادة من حجم السوق الإفريقية البالغ 1.9 مليار نسمة، وتحاول في هذا الإطار تأسيس منافذ برية عبر الصحراء، كما يعتبر التكامل مع البلدان الإفريقية خيارا استراتيجيا للجزائر بهدف التنوع الإقتصادي.

4.5 دور إتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية AfCFTA في الإندماج في سلاسل القيمة العالمية:

يمكن لاتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية أن تجلب ديناميكيات جديدة لمشاركة إفريقيا في سلاسل القيمة العالمية، حيث وفقًا لتحليل البنك الدولي ستعزز منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية الصادرات داخل القارات بنسبة تزيد عن 81% والصادرات مع البلدان غير الأفريقية بنسبة 19% بحلول عام 2035. ومن المتوقع أن تحقق الصادرات الصناعية أكبر قدر من المكاسب: زيادة بنسبة 110% بالنسبة للصادرات البينية. - التجارة الأفريقية و 46% للتجارة غير الأفريقية. في المقابل،، وأن تشهد تجارة الخدمات أعلى ارتفاع (14% من التجارة البينية الأفريقية). في قطاع التصنيع، تشير التقديرات إلى أن الارتفاع المقدر في الصناعة التحويلية في ظل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية سيجعل من إفريقيا فرصة مهمة كخيار مستقبلي لتنوع سلسلة التوريد.

إزالة التعريفات الجمركية في إطار الاتفاقيات التجارية يؤدي إلى خفض أسعار الواردات، كما تستفيد منها بعض الصناعات المحلية، إذ توفر أسواقًا جديدة للمنتجات المُعفاة من الرسوم الجمركية، ما يساعد في نمو هذه الصناعات، كما تؤثر اتفاقيات التجارة الحرة على إنتاجية الدول المنخرطة فيها في عدة جوانب، حيث من المتوقع أن تؤدي منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية إلى تعزيز التجارة بين البلدان الإفريقية بنسبة 33%

عند تنفيذ التحرير الكامل للتعريفات الجمركية، ما يؤدي إلى جذب المزيد من الاستثمارات فيما بين البلدان الأفريقية، وتهيئة فرص سوقية لتعزيز التصنيع في إفريقيا من خلال سلاسل القيمة الإقليمية، إضافة إلى أن الإرتباط الوثيق بين التجارة والتصنيع واللذان يمثلان أساس سلاسل القيمة العالمية فإن تحفيز التكامل القاري لإفريقيا من شأنه تعزيز سلاسل القيمة المضافة (الأونكتاد، 2019، صفحة 2)، كما أن اتفاقيات التكامل التجاري تساهم في زيادة السلع الوسيطة بين الدول ورفع القيمة المضافة الأجنبية إلى الصادرات (osagno, rocha, & ruta, 2016, p. 24)، ويمكن تلخيص أهمية إتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية في مشاركة الجزائر في سلاسل القيمة العالمية في ما يلي: (أرقام، 2018)

أ. تعزيز سلاسل القيمة العالمية: تساعد اتفاقيات التجارة الحرة على زيادة القيمة المحلية المضافة للصادرات عبر سلاسل القيمة العالمية، كما تعمل هذه الاتفاقيات على تحسين الروابط الأمامية خاصة في سلاسل القيمة الأكثر تعقيداً، وعادة ما يكون لهذه الاتفاقيات تأثير أكبر على الخدمات ذات القيمة المضافة من السلع ذات القيمة المضافة.

ب. الدخول في الصناعات ذات القيمة المضافة: تساعد الاتفاقيات التجارية الدول على الدخول في الصناعات ذات القيمة المضافة، وتمثل تلك الخدمات عادة في قطاع الخدمات، ويتميز هذا القطاع بأنشطة غير ملموسة مثل البحث والتطوير أو خدمات التجزئة التي تتسم بقيمة مضافة عالية.

ج. إفريقيا أكثر تكاملاً في التصنيع العالمي: تعمل إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية بين الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية على تسهيلات لاستعانة بمصادر داخل القارة لتشكيل مجموعة تصنيع إقليمية، والتي ستساهم بدورها في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في مجال التصنيع في القارة.

د. توسيع سوق المستهلك والتجارة الإلكترونية: تشير التقديرات إلى أن عدد سكان الطبقة المتوسطة في إفريقيا سيصل إلى 1.7 مليار بحلول عام 2030، ما يمثل سوقاً استهلاكياً موسعاً يساهم في نمو التجارة الإلكترونية، ومن خلال إنشاء هذه البنية التحتية المؤسسية سيتم خلق وتوفير الأدوات اللازمة لاستراتيجية التحول الرقمي لإفريقيا وتحرير الخدمات المتعلقة بالتجارة الإلكترونية، والتي يشهد نمواً سريعاً، لكنها في مرحلة مبكرة في إفريقيا، حيث أن تطوير هذا القطاع يعني اقتصاداً أكثر ارتباطاً، ويوفر مساراً جديداً للشركات الصغيرة والمتوسطة المحلية للتصدير إلى الأسواق الخارجية. (Zhang, 2021)..

5.5 الخاتمة:

تم التطرق في هذه الدراسة إلى التعريف باتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية والتي تعتبر من أبرز إتفاقيات التكامل التجاري والإقتصادي في العالم، والتي ترمي إلى إنشاء سوق إفريقية موحدة للسلع والخدمات بالتجريب التدريجي للتجارة الداخلية في القارة إلى غاية الوصول للتحرير الكامل، وذلك بإلغاء الحواجز الجمركية وغير الجمركية والاستفادة من إمكانيات القارة الطبيعية والمادية والبشرية للنهوض باقتصاديات البلدان الإفريقية.

كما تم التطرق إلى سلاسل القيمة العالمية والتي تمثل النمط المهيمن على التجارة العالمية في العقود الثلاثة الأخيرة، ومالها من أثر على النمو الاقتصادي للدول المتقدمة والدول النامية، ونظراً لما لها من آثار إيجابية على الإقتصاد فإن الجزائر تسعى للاندماج في سلاسل القيمة العالمية نظراً لضعف مشاركتها فيها نتيجة اعتماد الإقتصاد الجزائري على العائدات النفطية، وإتفاقيات التجارة تمثل خطوة مهمة للاندماج في سلاسل القيمة

العالمية لما لها من أثر على السياسات التجارية للدول، بما يساعد على الانفتاح على العالم الخارجي، ومنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية تمثل خطوة مهمة للجزائر للاندماج في الإقتصاد العالمي وتحقيق أقصى إستفادة من الإمكانيات المتاحة للوصول إلى موقع أفضل في سلاسل القيمة العالمية.

1.6 نتائج لدراسة:

يمكن تلخيص أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة في ما يلي:

- ✓ من المتوقع أن تساهم اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية في تعزيز التجارة البينية في القارة ورفع حجم المبادلات التجارية، وذلك من خلال التحرير التجاري وإلغاء الحواجز التجارية وتعديل السياسات التجارية لدول القارة بما يسمح بزيادة المبادلات التجارية البينية؛
- ✓ تأثرت سلاسل القيمة العالمية بجائحة كوفيد-19 بشكل سلبي، حيث أن إغلاق الحدود والقيود المفروضة على عمليات الاستيراد والتصدير نتيجة الوباء أثربشكل كبير على سلاسل القيمة العالمية والتي تعتمد أساسا على سلسلة عمليات من الإستيراد والتصدير؛
- ✓-تشارك الجزائر في سلاسل القيمة العالمية كمورد للموارد الطبيعية المتمثلة في النفط والغاز، لكن هذه المشاركة ضعيفة وعلى الجزائر أن تسعى لتعميق إندماجها في سلاسل القيمة من خلال تطوير سياساتها التجارية والاستثمارية بما يساعد على تعزيز إندماجها في سلاسل القيمة بشكل أفضل؛
- ✓ تتميز المبادلات التجارية بين الجزائر والقارة الإفريقية بالمحدودية، حيث تمثل نسبا ضعيفة من إجمالي حجم المبادلات التجارية سواءا بالنسبة للجزائر أو للقارة الإفريقية، حيث لم يتجاوز 3% من إجمالي التجارة الخارجية الجزائرية؛
- ✓ ضرورة الإستفادة من آثار جائحة كوفيد-19 ومواءمة السياسات والاستراتيجيات وتكييفها مع التغيرات الحاصلة على مستوى التجارة العالمية، لضمان نجاح منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية؛
- ✓ نظرا لبنود الإتفاقية التي تنص على الانفتاح التجاري وتشجيع تنقل السلع والخدمات داخل القارة، وكذلك تشجيع الإستثمار، يمكن للجزائر الاستفادة من الإمكانيات المتاحة لتنوع إقتصادها، ورفع مستوى المبادلات التجارية مع القارة، وتطوير القطاع الصناعي والاستثماري والاندماج في سلاسل القيمة العالمية، من خلال منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية.

2.6. التوصيات:

من خلال الدراسة يمكن إقتراح التوصيات الآتية:

- ✓ ضرورة تهيئة المؤسسات والقطاع الإنتاجي والصناعي في الجزائر تدريجيا للانضمام إلى منطقة التجارة الحرة الإفريقية، وذلك بهدف تعزيز الموقع التنافسي للإنتاج الجزائري من سلع وخدمات في السوق الإفريقية الموحدة؛
- ✓ ضرورة تطوير البنى التحتية التي تتسم بالضعف سواء في إفريقيا ككل أو في الجزائر بصفة خاصة، والتي تمثل عائقا أمام التطبيق الأمثل لمنطقة التجارة الحرة الإفريقية، خاصة فيما يخص الخدمات اللوجستية والنقل؛
- ✓ وجوب العمل على تسهيل الإصلاحات الهيكلية وإدارة التحرير الاقتصادي والتجاري المطلوب في الإتفاقية، ما يمكن من انفتاح الإقتصاد الجزائري على العالم؛

✓ بما أنه من المتوقع أن تعمل الإتفاقية على رفع معدل التجارة في السلع الصناعية في القارة الإفريقية، يمكن للجزائر الإستفادة منها بتطوير القطاع الصناعي والعمل على خلق سلع صناعية ذات ميزة تنافسية في السوق الإفريقية؛

✓ يجتعزيز التنسيق في السياسات التجارية والصناعية بين الجزائر ودول منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية بغية تطوير سلاسل القيمة الإقليمية والارتقاء بها للتمكن من المشاركة بعمق في سلاسل القيمة العالمية.

6. قائمة المراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية

1. الإتحاد الإفريقي (2013)، تحديث حول منطقة التجارة الحرة القارية، أديس ابابا، إثيوبيا.
2. الإتحاد الإفريقي ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، (2020)، التجارة بين البلدان الإفريقية ومنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية وجائحة كوفيد-19.
3. أرقام، (2018)، ماهي اتفاقيات التجارة الحرة وكيف تؤثر على إنتاجية الدول؟، على الموقع: <http://bit.ly/2QlFqJ4> (consulted on 29/10/2021).
1. الأونكتاد، (2019)، قواعد المنشأ تشكل مفتاح النجاح لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية.
2. الأونكتاد (2021)، إحصائيات الأونكتاد عبر الموقع: <https://unctadstat.unctad.org/> (consulted on 2021/10/26).
3. البنك الدولي، (2021)، بيانات البنك الدولي عبر الموقع: <https://data.albankaldawli.org>، (consulted 2021/07/20).
4. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، (2020)، العدد 80، الجزائر.
5. جيهان عبد السلام عباس، (2020)، منطقة التجارة الحرة الإفريقية بين الفرص والتحديات، مجلة آفاق إفريقية، المجلد 19، العدد 49، ص: 83-102.
6. ذهبية لطرش، وشافية كتاف، (2020)، تداعيات جائحة فيروس كورونا على سلاسل القيمة العالمية، مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، المجلد 20، العدد الخاص بالآثار الإقتصادية لجائحة كورونا، ص: 40-54.
7. سميحة جديدي وعبد المالك باهي، (2021)، تداعيات جائحة كوفيد-19 على التجارة عبر سلاسل القيمة العالمية، مجلة رؤى إقتصادية، المجلد 11، العدد 01، جامعة الوادي، الجزائر، ص: 95-110.
8. صندوق النقد العربي، (2019)، موجز سياسات الإندماج في سلاسل القيمة العالمية.
9. عائشة عبد الحميد، (2020)، دخول منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية حيز التنفيذ وأثره على الجانب السياسي والأمني في الجزائر، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، المجلد 04، العدد 08، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ألمانيا، ص: 285-296.
10. عمبة عبد اللاوي وآخرون، (2018)، المشاركة في سلاسل القيمة العالمية كاستراتيجية لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "ودور القطاع العام والخاص في تعزيز المشاركة"، الملتقى الدولي حول الإنطلاقة الإقتصادية في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا عامل نحو التنمية، المركز الجامعي نور البشير، البيض، الجزائر.
11. هيموليتفوفاك، (2018)، القدرة التنافسية لإفريقيا – التكامل الإقتصادي يمكن أن يجعل للقارة دورا مؤثرا في العالم، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، ص: 48-51.
12. ياسين شكيمة، (2018)، دور الجزائر في إنشاء منطقة التبادل التجاري الحر في إفريقيا (AFTZ): رؤية مستقبلية، يوم دراسي حول دور الجزائر في التكامل الإقليمي: إتحاد المغرب العربي – الإتحاد الإفريقي، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر.

13. يونس حواسي ولخضر مداني، (2021)، دور الإدماج في سلاسل القيمة العالمية GVCs في حركية التنوع الإقتصادي: حالة القطاع الزراعي الغذائي بإفريقيا، مجلة العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المجلد 14، العدد 01، جامعة المسيلة، الجزائر، ص ص: 361-374.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

14. AFRICAN UNION ? (2013-2020), African Trade Statistics 2020 Yearbooks : <https://au.int/en/documents/20201118/> (consulted on 07/07/2021)
15. Albrahim A Zeydi. (2020). CGLOBAL VALUE CHAIN AS A VEHICLE FOR DEVELOPMENT IN AFRICA: Implication of COVID 19 in the Future of Global Value Chain, COMESA.
16. albertoosagno, nadiarochoa, michelruta, (2016) , Deep Agreements and Global Value Chains. World Bank ,Beijing.
17. Djénéba TRAORE, (2018), African Continental Free Trade Area (AfCFTA) - Objectives, Challenges and Perspectives, PEGNetConference: Improving the Quality of Education and Learning Outcomes in Developing Countries, Cotonou, Benin.
18. Ganyi Zhang, (2021), AfCFTA: A More Integrated Africa in the Global Supply Chain: <https://market-insights.upply.com/en/afcfta-a-more-integrated-africa-in-the-global-supply-chain> (consulted on 20/11/2021)
19. Global Economic, (2021), statistics of global economic : <https://www.theglobaleconomy.com/> (consulted on 26/10/2021).
20. Joshua Mawerere, (2020), The AfCFTA: its potential benefits and impact on building African economic resilience, Youth Business International: <https://www.youthbusiness.org/resource/afcfta-potential-benefits-and-impact> (consulted on 28/01/2021).
21. Kingsley Ighobor, (2021), "AfCFTA: Experts, traders call for robust participation of women and youth.", Africa Renewal: <https://bit.ly/2Mj8zbh> (consulted on 01/05/2021)
22. Marie-Agnes Jouanjean, Julien Gourdon, Jane Korinek, (2017), GVC Participation and Economic Transformation Lesson from three sectors. OECD Trade Policy Papers(207).
23. OECD. (2021). Enabling SME linkages with foreign firms in global value chains.
24. pwc. (2020). COVID-19 and the African Continental Free trade area: <https://www.wathi.org/covid-19-and-the-african-continental-free-trade-area-agreement-pwc-2020/> (consulted on 15/06/2021).
25. Rilwan Akeyewale, ((2018), Who are the winners and losers in Africa's Continental Free Trade Area !, World Economic Forum : <https://www.weforum.org/agenda/2018/10/africa-continental-free-trade-afcfta-sme-business/> (consulted on 27/10/2021).
26. UNCTAD, (2020), WORLD INVESTMENT REPORT 2020 : INTERNATIONAL PRODUCTION BEYOND THE PANDEMIC,.
27. UNCTAD. (2021). GLOBAL TRADE UPDATE, UNITED NATION.
28. united nations Economic Commission for Africa (ECA). (2018, novembre). An empirical assessment of the African Continental Free Trade.
29. World Bank Group. (2019). 2020 World Development Report "Trading for Development, in the Age of Global Value chain".
30. World bank, (2020), African Continental Free Trade Area Economic and distributional effects.
31. world bank. (2020). THE AFRICAN CONTINENTAL FREE TRADE AREA economic and distributional effects.